



مادة قانونية :

الالتزام بمبدأ الشفافية في التصرفات المالية والإدارية

المادة (٨) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة

الشفافية الإدارية

الشفافية الإدارية تعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة التي يتوجب على الإدارات الواعية ضرورة الأخذ بها. لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية الناجحة إضافة إلى مساهماتها في تنمية المنظمات الإدارية والوصول إلى بناء تنظيمي سليم قادر على مواجهة التحديات الجديدة والتغيرات المحيطة، وقد دعا الكثير من رواد الفكر الإداري إلى ضرورة بذل الجهود لمعالجة المشاكل الإدارية والتعرف على المعوقات التي تواجه التنمية الإدارية كالفساد الإداري، والغموض في أساليب العمل وإجراءاته، فكانت محاولات تطبيق الشفافية في العمليات الإدارية من الأمور الهامة الواجب مراعاتها في الممارسات الإدارية وأجهزة الإدارة العامة.



سلطان بن سعيد الشحي
دائرة التنسيق والمتابعة

إن توفر الشفافية الإدارية يعتبر من أهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري، وهو إحدى أهم الاستراتيجيات الهامة التي تتبناها الدول لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، فزيادة درجة الشفافية تساهم إلى حد بعيد في زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للأفراد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

شروط الشفافية:

من بين الشروط التي يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية:

- يجب أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث إن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحياناً لاستيفاء الشكل فقط، وكمثال على ذلك ميزانيات الشركات التي تنشر بعد أشهر أو سنوات من إقفالها.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تشرح نفسها لنفسها دون غموض، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوانينها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مراقبتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات.
- كما أنه لا يجب أن تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.
- أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.
- يجب أن تكون المعلومات وثيقة الصلة؛ لأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التقييمات الماضية وتحدد وثيقة صلة المعلومات من خلال طبيعتها وجودتها من ناحية الأهمية النسبية.

دور الإدارة بالشفافية في مكافحة الفساد:

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها، والفساد؛ هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، بمعنى أيضاً استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعية.

وحتى تساهم الإدارة بالشفافية بدور فعال في مكافحة الفساد الإداري خاصة والسياسي، لا بد من توافر مجموعة من العناصر تعتبر أساسية حتى تنجح الشفافية في تحقيق أهدافها وتتمثل فيما يلي:

- ضرورة تحقيق مستوى متقدم من التطوير الإداري.
 - ضرورة إحداث التنسيق بين الأجهزة المعنية بالقوى التطوير الإداري وكذلك أجهزة الخدمة المدنية.
 - تطوير شبكة من المعلومات مع ضرورة التحكم في تقنياتها.
 - تقييم الأداء المؤسسي والفردى للتنظيمات الإدارية، مع استخدام مبدأ الكفاءة في الترقيات.
- ومن هنا أدركت أغلب المجتمعات أن ظاهرة الفساد من أبرز المشكلات التي تواجه خطط التنمية، خاصة في المجتمعات والدول النامية. واتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحته، وأفضل آلية لمحاربهته هي الإدارة بالشفافية.

العلاقة بين الشفافية الإدارية والتنمية الشاملة:

إن وجود التنمية الإدارية يعتبر من المقومات الأساسية لنجاح الشفافية الإدارية، لذلك لا بد من تحديد العلاقة بينهما باعتبار التنمية الإدارية هي الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري للدولة سعياً وراء رفع مستوى القدرة الإدارية، عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية، وتبسيط تنظيم العمل وإجراءاته، ومحاولة تنمية السلوك الإيجابي للموظفين تجاه أجهزتهم والمتعاونين معها، وتحسين بيئة العمل التي تؤثر في الجهاز الإداري، وتأثيره وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف.



شفافية وتكامل



**جهاز الرقابة يؤكد على
الاحتياج الشفافية بتعريف
المواطنين بالدور الذي
تقوم به الحكومة في
سبيل تنمية الوطن
والمواطن**



لقد أثبتت السلطنة تكامل وتكافؤ مؤسساتها جنباً إلى جنب في ترسيخ دعائم المنجزات التي وصلت إليها من توجهات الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم — حفظه الله ورعاه — لإرساء المبادئ الأساسية التي يسير على نهجها أبناء هذا الوطن العزيز لمصلحة الجميع، من هنا تأتي الفائدة الأساسية التي يسعى من أجلها جهاز الرقابة المالية والإدارية في حماية المال العام والمحافظة عليه واستغلاله بصورة مناسبة وفق الأجراء والأنظمة والقوانين المتماشية مع إجراءات العمل والحث على الالتزام بمبدأ الشفافية في التصرفات المالية والإدارية التي تضمن الوصول إلى رقابه وقائيته والتأكد من حسن سير العمل من خلال متابعة وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والتحقيق من استخدام الموارد بطريقة وكفاءة وفاعلية، والكشف عن أسباب القصور في الأداء والإنتاج وتحديد المسؤولين.

من هذا المنطلق يؤكد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على انتهاج الشفافية بتعريف المواطنين بالدور الذي تقوم به الحكومة في سبيل تنمية الوطن والمواطن بمختلف المجالات، حيث أكد جلالة السلطان من خلال خطابه السامية على أهمية النزاهة من قبل مسؤولي الدولة، فقد جاء خطاب مولانا جلالة السلطان المعظم — حفظه الله ورعاه — بمناسبة افتتاح الانعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠٠٨م "لما كان الأداء الحكومي يعتمد في إرساء وترسيخ قواعد التنمية المستدامة على القانونين به والمشرفين عليه فإن في ذلك دلالة واضحة على مدى المسؤولية الجسيمة المنوطة بالموظفين الذين يديرون عجلة العمل في مختلف القطاعات الحكومية. فإن هم أدوا واجباتهم بأمانة وبروح من المسؤولية بعيداً عن المصالح الشخصية سعدوا وسعدت البلاد. أما إذا انحرفوا عن النهج القويم واعتبروا الوظيفة فرصة لتحقيق المكاسب الذاتية وسلباً للنهوض والسلطة وتقاعسوا عن أداء الخدمة كما يجب وبكل إخلاص وأمانة فإنهم يكونون بذلك قد وقعوا في المحذور ولا بد عندئذ من محاسبتهم واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة لردعهم وفقاً لمبادئ العدل الذي أرسينا عليه دعائم الحكم والتي تقتضي منا عدم السماح لأي كان بالتداول على النظام والقانون أو التأثير بشكل غير مشروع على منافع الناس التي كفلتها الدولة ومصالح المجتمع التي ضمنها الشرع وأيدتها الأنظمة والقوانين ومن ثم فإننا نؤكد على ان تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنه وأن أجهزتنا الرقابية ساهرة على أداء مهامها والقيام بمسؤولياتها بما يحفظ مقدرات الوطن ويصون منجزاته".

ومع تقدم المنجزات واستمراريته الإنتاج والتقدم في بناء الدولة ومؤسساتها استمر جلالة — أدامه الله — في إرساء أسس الشفافية والنزاهة والتأكيد على نبذ المصالح، كما أن التطور الذي شهدته السلطنة نابع من تكافؤ مؤسسات الوطن مع بعضها البعض لمصلحة الجميع سوا كان مواطناً أو مقيماً على هذه الأرض المباركة بحكمه قائدها المفضي — حفظه الله ورعاه — وجعله ذخراً لشعبه ووطنه.

خالد بن علي الراشدي
مدير دائرة التوعية وتعزيز النزاهة
@khalid2alrashdi

صون الأموال والممتلكات العامة.. مسؤولية الجميع



إن الشعوب والأمم والدول لتعتز وتفتخر بمنجزاتها ومكتسباتها في مختلف جوانب الحياة، بل وتسعى جاهدة إلى تربية وتوجيه أبنائها للحفاظ عليها ورعايتها وتنميتها وتطويرها حتى يستمر عطاءها وتستفيد منها الأجيال بعد الأجيال، فالمستشفيات والمدارس، والجامعات والحدائق والملاعب والمصانع والمؤسسات والوزارات وحقول استخراج النفط والمعادن والثروات والطرق والكهرباء والمياه وغيرها ممتلكات ومكتسبات عامة ليست ملك لأحد، بل هي ملك لجميع أفراد المجتمع، فكان الحفاظ عليها مسؤولية الجميع، وهي من المال العام الذي ينبغي الحفاظ عليه، ويعتبر الاعتداء عليه باي وسيلة أو طريقة نوع من أنواع الفساد وصوره.

فالمال العام حرمة كبيرة، وحمايته عظيمة، وهو أشد في حرمة من المال الخاص لكثرة الحقوق المتعلقة به، تتعدد الذمم المألقة له، وإن من ينظر إلى كثير من الممتلكات العامة يجد الإهمال والتسيب والاعتداء واضحا على معالمها، قد يقوم بعض أفراد المجتمع بالاستحواذ على الأراضي الحكومية دون سند من القانون أو التزوير في محررات رسمية لغرض الحصول على خدمة قد لا يستحقها، وتخريب المباني والحدائق وأثاث المدارس بصورة متعمدة، ويتخذ التخريب صوراً متعددة، منها: تشويه منظرها بالكتابة عليها، أو كسر النوافذ الزجاجية منها، أو إتلاف

استغلال المناصب الوظيفية لتحقيق المصالح الشخصية، وتبويل الرشوة و الهدية بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتسهيل الصفقات والمعاملات

المحافظة عليها سمة من سمات المجتمعات المتحضرة، ولهذا فنحن بحاجة إلى برامج تثقيفية وتوعوية تساهم في زيادة وعي المجتمع وتعرفه بأهمية الممتلكات العامة وماذا تعني له ولغيره؛ وهذا ما ينتهجه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة من خلال وضعه لبرامج وخطط التوعية لتشمل كافة الجهات والمؤسسات الحكومية المشمولة برقابة الجهاز، وكذلك مختلف شرائح أفراد المجتمع بعدة صور منها؛ وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية والمقرورة منها والمسموعة واللقاءات المباشرة بالمختصين بوسائل الإعلام المحلية لإبراز قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة وقانون حماية المال العامة وتجنب تضارب المصالح الصادرين بالمرسومين السلطانيين رقم ١١١-١١٢/٢٠١١ والإشارة إلى أهمية تقديم الإفصاح الحكومي وإقرارات الذمة المالية للمسئول الحكومي من إجراءات عملية وعلمية وتطبيقية، وكذلك مرتكزات العمل الرقابي وفق أسس ومنهجية معتمدة واضحة الأركان؛ فضلاً عن المشاركة الفعالة للجهاز بمختلف الأنشطة والفعاليات المقامة في السلطنة للوصول إلى أعلى مستويات التوعية منوهاً إلى وسائل وطرق

الأشجار وغيرها. هذا من جانب الأفراد في المجتمع أما العاملين والموظفين ومن يدير تلك المؤسسات والممتلكات العامة فإن صور الاعتداء على هذه الممتلكات العامة والاستفادة منها دون وجه حق من بعض القائمين عليها تظهر في عدة جوانب من ذلك؛ استغلال المناصب الوظيفية لتحقيق المصالح الشخصية، وقبول الرشوة والهدية بصفة مباشرة أو غير مباشرة لتسهيل الصفقات والمعاملات فتضيع وتهدر أموال وحقوق وربما تعرض المجتمع للخطر والاختلاس والتقصير في الأداء والتنفيذ والمتابعة والإشراف على المشاريع الاستراتيجية منها والخدمية والمسندة إلى عدد من الشركات عن مدى التزامها بشروط التعاقد، وغيرها من المسؤوليات الوظيفية والواجبات المنوط بها الموظف العام لتحقيق الأداء بصورة فاعلة ومهنية عادلة وكفاءة متميزة، والإهمال في هذه المؤسسات والممتلكات العامة صورة بارزة من صور الاعتداء عليها فادواتها وأجهزتها وأثاثها ووثائقها وأموالها ومصالح الناس فيها قد تتعرض للإهمال واللامبالاة فتضيع حقوق وتهدر أموال وتتعرض المصالح. ومن هنا كان لزاماً علينا المحافظة عليها والتعاطي معها كالتعاطي مع ممتلكاتنا الخاصة تماماً - لأنها الأخرى تعتبر أيضاً من ممتلكاتنا العامة.

والمحافظة على الممتلكات العامة ليس شعاراً ترفعه أو كلاماً تردده، فالمسألة أكبر من الشعارات والعبارات فهي إحساس بالمسؤولية نابع من القلب والشعور بقيمة الممتلكات العامة